

<p>الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف</p> 	<p>بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ</p> 	<p>الجمهورية اليمنية رئاسة الجمهورية المركز الوطني للوثائق</p>
--	--	--

الندوة العربية حول موضوع
الأرشيفات العربية بين الواقع والطموح
صنعا 18-20 يوليو 2005

د/ مختار بن هندا
المعهد الأعلى للتوثيق، جامعة منوبة، تونس

مداخلة شفاهية

د/ مختار بن هندا
المعهد الأعلى للتوثيق، جامعة منوبة، تونس

الخصوصيات الأرشيفية بين الشبكية المغلقة ومبادرة الأرشيفات المفتوحة

[سلام وترحيب]

الهدف من هذه الورقة ليس تحديدا الوقوف على ما هي عليه برامج التدريس في مجال الأرشيف وأوجه تقاربها مع مواد مرتبطة كمادة التوثيق والمعلومات بقدر ما هو لفت للنظر للمتغيرات التي تحيط بالقطاع الأرشيفي والتي يمكن أن يكون لها تأثير في تحديد محتويات البرمجة التكوينية في قطاع الأرشيف.

فقطاع الأرشيف يتبوأ اليوم، كبقية المجالات المعرفية المتعلقة بالعلوم والمعلومات، المكانة التي يستحق في البرامج التعليمية العالمية ليس لكونه اختصاصا فرضته مادته العلمية الموروثة عن ثلاثية التوثيق والمعلومات والأرشيف التقليدية التي ميزت البرامج التعليمية المختصة منذ زمن بعيد وخاصة في البلدان النامية. بل يستمد هذا القطاع حيويته وأهميته الاستراتيجية من تماشيه وروح العصر الحديث واستجابته لمقومات مجتمع المعلومات المتميز بعنصري التضخم في الرصيد الوثائقي العالمي والتنوع في تكنولوجيا المعلومات

المتعلقة بإنشائه ومعالجته قصد تبادل مكوناته وتوزيعها واستخراج قيمتها المضافة وتوظيفها في معالجة القضايا وأخذ القرار.

وقد دأبت المؤسسات التعليمية والتكوينية على دعم هذا القطاع الحساس بالتوازي مع قطاع المعلومات والتوثيق لما لديه من انعكاسات حيوية مباشرة على عديد من المجالات الاقتصادية والتاريخية والثقافية والعلمية وذلك من خلال الحفاظ على أرصدها ومراجعتها العلمية تكريسا لمبدأ التواصل والإثراء التسلسلي الذي طالما ولا يزال يميز مجال البحث العلمي والنشر الأكاديمي للعلوم والمعرفة.

وتواصل الاعتناء بمجال الأرشفة ودعمه دوليا وإقليميا من خلال الهيئات والبرامج التي تعنى به إلى درجة تثبيته في بعض الحالات كمجال مستقل عن ذاته فاقت تطلعاته حدود الاندماج في المسيرة الشاملة لبناء مجتمع المعلومات والمشاركة في إرساء النسيج المعرفي العالمي. ولعل من بعض الدوافع الأساسية لهذا التوجه الانفرادي للعمل الأرشفة خصائصه المتعلقة بطبيعة أرصده المتسمة بعضها بالسرية والخصوصية كالوثائق الأمنية والمتعلقة بشؤون الأفراد الذاتية كالبيانات الطبية إلخ. وهذا من شأنه أن يعكس الفوارق التي تميز الأرشفة الأرشفية عن بقية الوثائق العلمية أو الإدارية العامة.

ولم يكن في بادئ الأمر لظهور تكنولوجيا المعلومات ولمفهوم الشبكية بالتحديد الأثر الكبير على العمل الأرشفة من حيث الاندماج والانفتاح على النظم المعلوماتية العالمية بالطريقة التي اندمجت بها المكتبات والأرشفة التوثيقية العلمية لتكوين الشبكات والنظم الموزعة والمفتوحة، بل لعبت عناصر السرية والخصوصية مرة أخرى دورا رئيسيا في الإبقاء على طابع شبه الانعزالية للعمل الأرشفة حتى على مستوى الأرشفة النهائية التي تتقاسم مع النظم التوثيقية عدة خصائص مشتركة كخدمات البحث والاسترجاع عن المعلومات لغايات بحثية صرفة رغم اختلاف طبيعة المستفيدين وتنوع مجالات اختصاصاتهم.

لكن في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ بداية التسعينات، تطورت الاستعمالات التكنولوجية في مجالات متعلقة بالمعلومات والبحث العلمي إلى درجة أنها طبعت عددا كبيرا من القطاعات المرتبطة بها كالنشر الإلكتروني وخدمات الأعوان الذكية للمعلومات وقواعد البيانات. وأمام تفاقم هذه الكميات الضخمة من الوثائق والمعلومات المحمولة والمتبادلة على الشبكات المفتوحة والأنظمة الموزعة، كان من الضروري إيجاد الحلول التقنية الملائمة للتحكم فيها والسيطرة على مختلف أوجه التعامل معها. هكذا جاءت ظاهرة صياغة الوثائق المهيكلة (Structured Documents) بواسطة اللغات المتطورة كلغة XML دعمتها فيما يلي تقنية الميتاداتا Metadata أو الوصف المادي والأدبي للوثائق الإلكترونية بطريقة مشابهة للنظم المستعملة في المكتبات كنظام الوصف الدولي المعياري للمكتبات (ISBD) وتركيبات تبادل البيانات كنماذج المارك MARC بتفرعاته المختلفة. ثم جاءت مواصفات الميتاداتا للوثائق الإلكترونية كالدوبلن كور Dublin Core وحقولها الخمسة عشر التي صُممت على أساسها مواصفات دولية عديدة لاحقة في مجالات اختصاص مختلفة لاستثني منها قطاع الأرشيف ومواصفته ISAD (G) للوثائق الورقية.

وواصل قطاع الأرشيف في هذا المجال المتخصص مسيرته الانفرادية في بناء مرجعيته المهنية المستقلة وتحديد إطار عمله التقني تدفعه حمية الطابع الخاص الذي يميزه وتدعمه رقعة الانتشار الواسعة لمساعديه. فجاءت لذلك مواصفة (EAD : Encoded Archival Description) للوثائق الإلكترونية كبديل عن مواصفة "دوبلن كور Dublin Core" العالمية لتحديد الطرق العملية لمعالجة الأرصدة الأرشيفية الإلكترونية وتناسق مناهج وصفها بين المؤسسات المختصة وتوفير محتوياتها إلى فئة معينة من المستخدمين. وقد عُرِفَت هذه الطرق والمناهج الأرشيفية المقننة بنظم المعلومات للأرشيفات المفتوحة (OAIS : Open Archival Information System).

إلا انه من الضروري أن نذكر هنا أن المسيرة الأرشيفية في بناء إطار عالمي خاص بنظام العمل التقني للأرشيف وبنمطية العلاقات التي تميز مختلف العاملين في مجاله وأوجه

التفاعل والتكامل بينهم، سبقتها مسيرة مماثلة اكتسبت النضج والكفاءة اللازمتين عالميا لتصبح اليوم نموذجا تتسع رقعة إشعاعه باطراد وتتبلور انعكاسات تأثيره على قطاعات موازية بطريقة جلية. هذه المسيرة هي مسيرة الأرشيفات المفتوحة والديناميكية العالمية التي تُبنى حولها من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية والبحثية.

فقد ظهرت مبادرة الأرشيفات المفتوحة (OAI : Open Archives Initiative) سنة 1999 بعد ثماني سنوات من أول مبادرة فردية لإنشائها سنة 1991 عن طريق الأمريكي Paul Ginsparg بجامعة Fort Alamos. وهي مخالفة تماما في مفهومها عن نظم المعلومات للأرشيفات المفتوحة السابقة الذكر. تكونت هذه المبادرة في الوسط الجامعي كبديل حر ومفتوح لعالم النشر العلمي الإلكتروني الذي هيمنت عليه الممارسات التجارية. وينبني هذا النموذج، بعد الاتفاقيات المبرمة حوله وخاصة اتفاقية سانتافي Santa Fé لأحداثها سنة 1999 ثم اتفاقية بودابست Budapest سنة 2001 لتثبيت مناهج العمل بها، على توحيد طرق التعريف بالوثائق العلمية المنشورة والمعدة للنشر بواسطة وحدات المبتدات المقتنة النابعة عن المبادرة وكيفية حصادها (أي فهرستها وتكثيفها) بواسطة بروتوكول موحد هو بروتوكول OAI-PMH يتم بواسطته بناء قواعد بيانات مرجعية مركزية، الهدف منها هو الوصول إلى كافة الوثائق المودعة لدى مختلف موزعي البيانات المشاركين في هذه المبادرة.

وقد تطورت هذه المبادرة بشكل صارت إثره محط أنظار العديد من المؤسسات والهيئات العالمية من جملتها مؤسسات عاملة في قطاع الأرشيف عملت على تغيير نظام عملها بواسطة مواصفات EAD واعتماد نموذج عمل بديل أساسه مبادرة الأرشيفات المفتوحة. ونذكر في هذا السياق بالخصوص جامعة إيلينويس بإيربانا شامبان University of Illinois-Urbana Champaign بالولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على قلب أرصدة سبع مؤسسات مختلفة من مواصفات EAD إلى مواصفات Dublin Core للإعداد إلى حصادها (بمعنى فهرستها) من قبل بروتوكول OAI-PMH المذكور. كما نذكر كذلك

المشروعين الإنجليزيين AIM25 و A2A اللذين يعنيان بمعالجة عدد من الأرصدة الأرشيفية بواسطة توصيات OAI.

لكن يبقى السؤال دائماً عن مدى أهمية الصدى لهذه المبادرة في الأوساط الأرشيفية التقليدية وآفاق التكامل أو التضارب بين المنظومتين من حيث طبيعة العمل التقني في معالجة وحدات الميادات والاستجابة إلى مقتضيات البحث الإلكتروني على الخط.

للإجابة على هذه التساؤلات لا يسعني إلا أن أحيل المهتمين إلى دراسة الباحثين جورج ماكززي Georges MacKenzie و غوران كريستيانسون Göran Kristiansson المنشورة سنة 2003 إثر طلب من منتدى مبادرة الأرشيفات المفتوحة OAI Forum والتي تعنى بدراسة مدى قابلية أخصائي الأرشفة التقليدية لتطبيق مبادئ المبادرة. وفي الوثيقة النهائية لهذه المداخلة ذكر للمرجع المذكور وتدقيق لما وصل إليه الباحثان في هذا الصدد.

من البديهي أن نقر في نهاية هذا العرض الموجز لمتقلبات الميدان الأرشيفي أن ظهور التقنية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات قد أدخلت بعض التعديلات على مفاهيم الأرشفة ومناهجها العملية. فالبرمجيات المتطورة كنظم إدارة قواعد البيانات الترابطية والتطبيقات متعددة الوسائط لرقمنة الأرصدة وبناء منظومات المعالجة الآلية للوثائق (ERM) وكذلك نظم تشغيل الشبكات التي وفرت المناخ الملائم لربط المصالح الأرشيفية، كلها قد ساهمت بقسط كبير في إعادة بلورة العمل الأرشيفي ودعم مهمة العاملين فيه لإعطائهم المكانة اللازمة في مجتمع للمعلومات يتسم بتطور الشبكية وتعدد النظم الإلكترونية المفتوحة والموزعة. لكن وكما يتكهن بذلك البعض، فالتأثير الكبير على قطاع الأرشيف سيتأتى من مجال جديد آخذ في النمو والانتشار توازره في ذلك العوامل الاقتصادية للعولمة وسياسات التنمية المستدامة. هذا القطاع هو قطاع الأرشيفات المفتوحة والثورة التي يحملها في طياته على مستوى التصورات والمناهج العملية من أجل توفير عنصرين أساسيين لمجتمع المعلومات هما

الشبكية والتشغيلية البينّية (Networking & Interoperability) و مجانية النشر وحرية الاستعمال (Free dissemination & Open access). فقد وجد هذا القطاع في العصر التكنولوجي خير حليف يمرر من خلاله برامج العملية ويفرض مقاييسه التكنولوجية. فقد بادر قطاع الأرشيف التقليدي في اقتراح مواصفات للمعالجة الآلية للوثائق الإلكترونية المخزونة مغطيا في نفس الوقت حاجيات البحث والاسترجاع. ويكون بذلك قد دعم مفهوم الأرشفة التقليدية ببعء إضافي هو تقوية عنصر الحركية للوثائق التي تعتبر نهائية حسب مقاييس الخزن النهائي. وهذا من شأنه أن يساهم في رفع حجم الاستعمالات للأرصدة الوثائقية و في الحث على اعتبار مبدأ التخصصية في بناء ومعالجة الأرشيفات "النهائية".

وشكرا